

تقييم السياسة العامة: -دراسة في الأدوات والمعايير-

فرح رواقات

باحثة في إطار تحضير شهادة الدكتوراه
جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية
والعلاقات الدولية

مقدمة:

تعتبر السياسات العامة أداة شديدة الأهمية على اعتبار أنها الوسيلة التي تعتمد عليها السلطات العمومية لحل مشكلة مجتمعية، سواء كانت مشكلة اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها من المشكلات التي تتطلب تدخلا فوريا لمعالجتها، وبالتالي تحقيق غاية المجتمع في إيجاد حل للمشكلة التي يعاني منها.

و عليه لتكون السياسات العامة ناجحة و تتماشى مع رغبات و مطالب المجتمع لابد أن ترافقها مرحلة أو عملية أساسية وهي عملية التقييم، هذه الأخيرة التي تشكل الأساس في بلوغ السياسة العامة أهدافها، وهي ترافق السياسة العامة في كل مراحلها للتأكد من مدى تماشي السياسات المعتمدة أو التي سيتم تطبيقها مع مطالب و تطلعات المجتمع.

ولنجاح عملية التقييم لابد أن تتم هذه الأخيرة وفق أسس علمية مضبوطة وإلا لن تحقق الغاية المرجوة منها، وذلك من خلال الإعتماد على مجموعة من الأدوات والمعايير المعتمدة في تقييم السياسات العامة، وذلك عن طريق اختيار الأداة أو المعيار المناسب والذي يتماشى وظروف المشكلة المطروحة من أجل تحقيق أقصى فائدة للمجتمع و معالجة المشكلات التي سوف تعرقل تحقيق هذه السياسات.

من هنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن الإعتماد على أدوات و معايير تقييم السياسة العامة للتأكد من جدوى السياسات العامة؟

المحور الأول: ماهية تقييم السياسة العامة

يحتل موضوع تقييم السياسات العامة أهمية بالغة بين مواضيع السياسات العامة، ذلك لأنها العملية التي يتم من خلالها التأكد من فعالية السياسات العامة سواء المطبقة أو التي سيشعر في تطبيقها، من هذا المنطلق يتوجب علينا التعرف أولاً على معنى السياسات العامة للإحاطة بالمصطلح بشكل وافي وعميق.

أولاً: مفهوم السياسة العامة

بداية سوف نتطرق إلى بعض التعاريف الواردة بشأن مفهوم السياسة العامة وفق عدة مناهير وتوجهات فكرية ، بعد ذلك ننتقل إلى العناصر المكونة للسياسات العامة وفي الأخير سنتعرف على مراحل إعداد السياسة العامة، فكل هذه الخطوات ستسهل علينا فهم وتحليل المصطلح والتعرف على مختلف جوانبه.

أ - تعريف السياسة العامة:

1 - السياسة العامة من منظور ممارسة القوة:

إن السياسة العامة في نظر هذا الاتجاه تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات بشكل متميز عن غيره نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه، المال، المنصب، الخبرة الشخصية⁽¹⁾

وانطلاقاً من مفهوم القوة عرف هارولد لازويل H.Laswell السياسة العامة بأنها « من يحوز على ماذا؟ متى؟ كيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد، المكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الإجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة»

كما عرفها كل من مارك ليندنبرك M.Lindenberg ، وبنيامين كروسي B.Crosby بأنها عملية ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟، كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟⁽²⁾

تحليل المنظور:

يعكس هذا المنظور إمكانية الصفوة في حصولها على القيم الهامة عبر التأثير على قوة الآخرين، بالتالي فالسياسة العامة يمكن لها أن تكون انعكاساً لوجهة نظراً وإرادة أصحاب النفوذ والقوة الذين يسيطرون على محاور النظام السياسي و مؤسساته المختلفة.

النقد الموجه إليه:

القوة وحدها غير قادرة على تفسير كل العلاقات والنشاطات التي تتضمنها السياسة العامة.⁽³⁾

2 - السياسة العامة من منظور تحليل النظام:

يمثل النظام وحدة كلية مؤلفة من مجموعة أجزاء فرعية أو نظم فرعية تشكل فيما بينها نسقاً من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية.

من هذا المنطلق يرى قابريل ألوند بأن السياسة العامة تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات مع المخرجات للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته (الإستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الإستجابية، الدولية) من خلال القرارات والسياسات المتخذة.⁽⁴⁾

كما عرف ديفيد إيستون في هذ السياق السياسة العامة بأنها توزيع القيم و الحاجات المادية والمعنوية في المجتمع بطريقة سلطوية أمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة.

• تحليل المنظور:

استطاع هذا المنظور أن يقدم نظرة كلية واسعة لحركية البيئة وتفاعل نظمها ذات التأثير المتبادل فيما بينها بالشكل الذي يسهم في إقامة وحدة تحليلية مترابطة تركز أساسا على قضايا الشؤون العامة أو المصلحة العامة.

• النقد الموجه إليه: من أبرز الانتقادات التي وجهت لهذا المنظور نجد:

- تناوله للقيم بصورة مطلقة.
- إغفاله للجوانب غير الرسمية والسلوك الفردي رغم تأثيرها على قرارات السياسات العامة.
- عدم التركيز المتخصص بأجزاء النظام السياسي.
- المبالغة في كون النظام السياسي يستجيب للمطالب الاجتماعية.
- يفترض استمرارية بقاء النظام السياسي والعمل بآلية منتظمة وهذا الأمر لا يتطابق مع البيئات المتحركة والثورية.⁽⁵⁾

3 - السياسة العامة من منظور الحكومة:

الحكومة حسب هذا الاتجاه سلطة تمارس السيادة في الدولة ورسم السياسة العامة وتنفيذها لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا.⁽⁶⁾

عرف توماس داي T.Dye السياسة العامة وفق هذا المنظور على أنها ما تفعله و ما لا تفعله الحكومة.

كما عرف جيمس أندرسون J. Anderson بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع.

تحليل المنظور:

تمثل السياسات العامة حسب هذا الاتجاه كل ما تفعله وتقولها الحكومة

بخصوص المشكلات المطروحة على أجندتها، فهي تبلور للمهمة والأنشطة التي تقوم بها الحكومة كإصدار القوانين ودفع الرواتب وإجراءات التقاعد والضمان الاجتماعي... إلخ

(7)

النقد الموجه إليه:

السياسة العامة وحدها غير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة، لذا فهي مرتبطة بالإدارة العامة على اعتبار أنها الأداة التنفيذية، والسياسة العامة دون إدارة عامة تكون دعائية وليست فعلية أو خدمية⁽⁸⁾

من خلال هذه التعاريف نستخلص مجموعة من الخصائص التي تميز السياسة العامة والتي تتمثل في :

- حصيلة عملية جماعية تطرح فيها الاجتهادات وتؤثر فيها الاتجاهات والإيديولوجيات مثلما تخضع للمعرفة والأطر النظرية والأساليب العقلانية والتقنية.
- تناقش ثم تقر ثم تصدر من جهات رسمية مخولة دستوريا أو قانونيا بذلك.
- تتناول قضايا ومشكلات تهم المصلحة العامة ولها طابع الشمولية.
- تتسم بالثبات والاستمرارية والديمومة في نفاذها وفعاليتها.
- تتسم بالواقعية والعقلانية وقابلة للتنفيذ والقياس والتقويم والتحليل.
- تتغير بتغير الظروف والأحوال فهي قابلة للتعديل والتجديد.
- متوافقة مع بيئتها وما يسودها من عقائد وآداب وثقافة وقيم.⁽⁹⁾

من خلال التعاريف السابقة والخصائص المستخلصة منها يمكن تقديم محاولة لتعريف السياسة العامة كالتالي:

هي برنامج عمل حكومي يتصف بالواقعية والديمومة والشمولية، يستهدف معالجة مشكلة مجتمعية معينة، من خلال إيجاد الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب وبأقل

خسائر ممكنة حتى لا تتفاقم هذه المشكلة ويصعب السيطرة عليها والتحكم فيها، ومن ثمة تصدر السياسات العامة المتفق عليها من الهيئات الرسمية وتصبح سارية المفعول.

ب - عناصر السياسة العامة:

ليس من الضروري أن تظهر هذه العناصر بنفس التسلسل في الواقع العملي، وفيما يلي عرض موجز لهذه العناصر:

أ - مطالب سياسية:

وتشمل كل ما يطرح على المسؤولين من المجتمع سواء كانوا من الأهالي أو من الرسميين الفاعلين في النظام السياسي، وذلك للتحرك إزاء قضية معينة أو التوقف عن المضي في اتجاه ما.

ب - قرارات السياسة العامة:

وتشمل كل ما يصدره صانعي القرارات والموظفون العموميون المخلون بإصدار المراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة.

ج - الخطب والتصريحات الرسمية:

وهي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة عامة، وتشمل الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها.⁽¹⁰⁾

د - مخرجات السياسة:

وهي الإنعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة وفي ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلتمسها المواطنون من الأعمال الحكومية، وتشمل الوعود والنوايا، وقد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة أو مختلفة عما يتوقع تحقيقه أو ما تنص عليه السياسة نفسها.

هـ - عوائد السياسات:

وهي النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة والتي تنجم عن الفعل والامتناع عن الفعل⁽¹¹⁾

ج - مراحل إعداد السياسة العامة:

السياسة العامة عبارة عن خطوات مترابطة فيما بينها ومتعاقبة في العمل إلا أن التمييز بين خطوات ومراحل السياسة العامة أصبح صعبا بسبب التداخل بين هذه الوظائف، وفيما يلي محاولة للتعرف على كل مرحلة من هذه المراحل.

المرحلة الأولى: التحليل والاستخبار (صياغة المشكلة)

تعرف المشكلة بأنها ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى الأفراد، وربما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجهة ما يعانون منه.

فالقضايا العامة هي التي يكون تأثيرها واسعا وشاملا وتمس أكبر شريحة من المتأثرين في المجتمع، أو هي تلك المشاكل التي تلفت وتثير انتباه الحكومة وتدفعها للتحرك إزاء هذه المشكلة مثل: الفقر، البطالة، التلوث، كل هذه المشاكل تشكل حالة من القلق وعدم الارتياح الحكومي، وبالتالي لابد لهذه المشكلة أن يكون لها صدى كبير لتوجيه الحكومة لهذه المشكلة دون غيرها⁽¹²⁾

المرحلة الثانية: تجميع المعلومات المتكاملة

حيث ينبغي أن تتوفر محصلة وافية من المعلومات المساعدة على الإحاطة التامة بالمشكلة، وهناك 3 أسس يجب أن يلتزم بها محلل السياسة العامة للتمكن من تجميع المعلومات المتكاملة التي يحتاج إليها وهي :

- التفكير الدقيق المستمر بالمشكلة لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات.

- تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع ذوي الاختصاص والخبرة.

- حسن استخدام المعالجات الاحصائية بما يضمن الفعالية في إعطاء القرارات⁽¹³⁾

المرحلة الثالثة: بلورة السياسة العامة (وضع البدائل)

تمثل هذه المرحلة اتجاهها فاعلا نحو إيجاد حل للمشكلة محل الإهتمام وذلك بوضع حلول واقتراحات أولية مبنية على المعلومات المقدمة من المرحلة السابقة، وهي توضيح لمدى الاستجابة وخلق بدائل وتعبر هذه المرحلة أيضا عن محاولة التعرف على الحلول المختلفة للمشكلة القائمة فلا توجد مشكلة لها طريق واحد في نظر صناع السياسة.⁽¹⁴⁾

المرحلة الرابعة: صياغة السياسة العامة

فالصياغة جهد يركز على اختيار بديل من البدائل المطروحة وتؤدي العملية إلى إصدار القرارات بشكلها النهائي، حيث تتضمن قرارات السياسة العامة عملا يصدر من بعض الرسميين والهيئات لتصادق ولتعديل أو لتفرض، والشكل الإيجابي للقرارات يمثل في شكل تشريع أو أمر إداري.⁽¹⁵⁾

المرحلة الخامسة: تنفيذ السياسة العامة

فبعد اختيار البديل الأنسب لحل المشكلة محل الدراسة يتم تبني السياسة تشريعيا فتصبح المقترحات ومشروعات اللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لأن تسمى بالسياسات العامة، آخذين بعين الاعتبار احتمال تغيير وتعديل أو توسيع مضمونها عما كانت عليه، وتعتبر الأجهزة الإدارية هي المنفذة للسياسات العامة لكن تنفي هيئات أخرى تسهم في التنفيذ ومن هؤلاء نذكر: المشرعين، القضاة، الجماعات الضاغطة، المنظمات المحلية، وهؤلاء قد يسهمون مباشرة في وضع وتنفيذ السياسات العامة.⁽¹⁶⁾

المرحلة السادسة: تقويم النتائج والآثار

يتوجب على محلل السياسة العامة أن يباشر التقويم الموضوعي للنتائج المحققة وللآثار الفعلية الناجمة عن تنفيذ ذلك البديل المعتمد في السياسة العامة، فالتقويم يشير بوضوح إلى مدى التطابق بين السياسة العامة المعلن عنها وبين ما يترتب عنها فعليا من إنجازات متخفية أي بين قدرة البديل الذي اختاره المحلل أثناء تحليله وبين قدرة

هذا البديل أثناء التنفيذ وما ينجم عنه من نتائج وآثار، فمن خلال عملية التقييم يتم إثبات صحة البديل أو فشله وبالتالي العمل على إيجاد بديل جديد عوضاً عن البديل السابق في حالة الفشل.⁽¹⁷⁾

ثانياً: مفهوم تقييم السياسة العامة:

كما سبق وأشرنا إلى أن التقييم أداة هامة لترشيد السياسات الحكومية، وعملية جوهرية وأساسية لكل مراحل إعداد السياسة العامة ذلك أنها العملية التي تسمح لنا بالتأكد من فشل أو نجاح السياسات العمومية في كافة مراحلها، وللتعرف على مفهوم التقييم أكثر ارتأينا التعرف على مختلف حيثياته لنفهم المصطلح بشكل علمي ودقيق.

أ - تعريف تقييم السياسة العامة:

التقييم لغة: تقدير قيمة الشيء.

أما اصطلاحاً: فهو عملية حساب قيمة كل نتيجة من نتائج تطبيق شيء ما، بمعنى أنه يعتمد على لغة الأرقام قدر الإمكان.

- أما في مجال السياسات العامة فيقصد به «عملية تبني معايير محددة لتقدير قيمة معينة لكل معيار، يتبع ذلك عملية تعريف وتوضيح وتطبيق لهذه المعايير من أجل التوصل إلى الأهمية أو القيمة النهائية لنتائج قرار ما» ويفترض أن تتم عملية تقييم أي سياسة عامة في استقلالية عن أي جهة أو طرف حتى تكون موضوعية ولا تنحاز إلى جهة ما أو طرف معين.⁽¹⁸⁾

والتقييم يتم ضمن جميع عمليات السياسة العامة ولا يتوقف على النتائج التنفيذية فهو نشاط وظيفي يتحقق من خلال عمليات الصنع والصياغة والتطبيق مما يمكن التعرف على حقيقة السياسات العامة وكشف عيوبها وإظهار نقاط الخلل فيها لإعادة النظر فيها في السياسات المقبلة.

فالتقييم هو عملية تصاحب جميع مراحل إعداد السياسة العامة ولا يتوقف فقط على نتائج العمليات التنفيذية، حيث تتولى هذه العملية عدة جهات رسمية وغير رسمية كاللجان البرلمانية، المتخصصين والمحترفين في هذا المجال والأجهزة الحكومية والبيروقراطية وجهات غير رسمية، كالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ومؤسسات المجتمع المدني، كما أن للتقييم عدة أبعاد، إدارية، سياسية، فهي العملية التي تبعد أي سياسة عامة فاشلة وتعزز أي سياسة عامة ناجحة وفاعلة وهو المرآة العاكسة لصدى السياسات العامة في الواقع.⁽¹⁹⁾

ب - أنواع تقييم السياسة العامة:

هناك عدة اتجاهات وأنواع للتقييم في السياسة العامة، وذلك لتعدد التوجهات التقييمية والأهداف التي تم اتخاذها من ذلك، حيث تقوم الحكومات بتقييم السياسات بطرق مختلفة ومن قبل جهات متعددة، و من أهم أنواع التقييم في السياسة العامة نذكر: التقييم المتقدم، التقييم الاستراتيجي، تقييم البرامج، تقييم الفعالية، تقييم الأداء، تقييم النتائج، تقييم السياسات.⁽²⁰⁾

1 - التقييم المتقدم:

أوما يعرف بتقويم السياسة العامة، وهذا النوع هو الذي يعنى بدراسة الجدوى قبل اتخاذ القرار، ويمثل منطلقاً أولياً في سبيل إعطاء الضوء الأخضر للمباشرة ببدأ العمل بالبرنامج الجديد.

2 - التقويم الاستراتيجي:

وهو النوع الأدنى من سابقه في عملية التقويم والذي يمكن اعتماده في سبيل تحديد فاعلية التنفيذ ومساعدة مدراء البرنامج لإدخال التعديلات اللازمة لتنفيذ البرنامج، وبإجراء التقويمات الشاملة للبرنامج في ضوء مؤشرات الكفاءة والفعالية.

3 - تقييم البرامج: وهو النوع الذي يمكن أن يتم بصورة مستقلة أو مشتركة مع

غيره من أنواع التقييم الأخرى وبالأخص التقويم المتعلق بالكفاءة والفعالية.

4 - تقويم الفعالية:

وهذا النوع يتضمن التقويم في سبيل معرفة قدرة البرنامج على تحقيقه لأهدافه الأساسية التي أقيم من أجلها، إذ يمكن تحديد فاعلية برنامج السياسة العامة، من خلال الأهداف المحققة وما يترتب عنها من المنافع والفوائد.⁽²¹⁾

5 - تقويم الأداء:

ويعنى بمعرفة ماذا يجري داخل البرنامج (مدخلات البرامج كحجم القوى البشرية والموارد المادية) ويركز على المخرجات (العائدات أو النتائج) لتقويم الدرجة التي تحافظ فيها أية سياسة عامة أو برنامج حكومي على أقل تكلفة ممكنة كمؤشر اقتصادي.

6 - تقويم النتائج:

يركز على معرفة الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة وكشف المؤشرات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بذلك.

7 - تقويم السياسات:

ويعنى بتشخيص الظروف البيئية التي تتفاعل مع تنفيذ وتطبيق السياسات ومعرفة ماذا كانت هذه الظروف تغيرت أو تحسنت أو تدهورت.⁽²²⁾

ج- أهداف تقييم السياسة العامة:

لحسن أداء وظيفة التقويم ولتوفير النجاح يجب معرفة الهدف من تقويم السياسة العامة، وتشتمل الأهداف التي تتمحور حولها وظيفة التقويم على النحو التالي:

1 - الأهداف السياسية:

ويهتم التقويم بقياس مدى النجاح في تحقيق عدالة وتوزيع الثروة والذي ينعكس على حجم التأثير الذي يتحقق للنظام السياسي في المجتمع.

2 - الأهداف البيروقراطية:

ويركز التقويم على إجراءات التنفيذ وعملياته ومدى النجاح الذي يحققه الجهاز التنفيذي عند ممارسة وظيفته.

3 - الأهداف الموضوعية:

ويهتم التقويم بموضوع السياسة العامة وأهدافها وقياس النجاح الذي ساهم البديل الذي تم إقراره في تحقيق غايات المشرع ولهذه الأهداف مجالات عديدة:

- نجاح السياسة العامة في تقديم حلول المشكلة.

- قياس الآثار والنتائج وتأثيرها على البيئة السياسية.

- قياس الآثار المتعمدة وغير المتعمدة.

- قياس الآثار والنتائج المعنوية والمادية.

فنجاح أو فشل أي من الأهداف السابق ذكرها ليس نجاحاً مطلقاً أو فشلاً مطلقاً، فقد تكشف نتائج التقويم على أن السياسة العامة وبرامج وخطط العمل الحكومي حققت نجاحاً كبيراً في أهدافها السياسية ولم تحرز نجاحاً في الجوانب المادية⁽²³⁾

المحور الثاني: أدوات تقييم السياسة العامة

من أبرز الأساليب والأدوات المستخدمة في تقييم السياسة العامة نذكر أهم هذه الطرق المتعارف عليها والمطبقة في العديد من بلدان العالم نظراً لما لها من فاعلية في تقييم السياسات ومن أبرزها نذكر:

أولاً: تحليل S.W.O.T:

تعتبر من أبرز الأدوات التقييمية وأوسعها انتشاراً تعمل على دراسة العلاقات السببية بين السياسة العامة والبيئة المطبقة فيها في صورة نظامية، وتتم وفق المراحل الستة التالية:

1 - تصوير إشعاعي لبيئة البرنامج: وذلك من خلال حصر أكبر قدر ممكن من المشاكل التي تشكل مصدر تهديد.

2 - جرد الأفعال الممكنة: هذه الأفعال تصاغ على أساس المشاكل المطروحة.

3 - التحليل الخارجي للفرص والتهديدات: من خلال تحديد الفرص التي تتيحها البيئة والتي يمكن أن يستفاد منها وفي المقابل تحديد العقوبات الخارجية التي يمكن أن تعيق البرنامج أو السياسة.

4 - التحليل الداخلي لنقاط القوة والضعف: يتم تحديد نقاط القوة والضعف والتي تحرك عملية التطور والتنمية ويمكن أن تعيق من تطورها.

5 - ترتيب الأفعال الممكنة: وهذا بهدف تحقيق عائدات ومكاسب أكبر مقابل التقليل من نسبة الخسائر.

6 - تقييم الاستراتيجية: وتهدف هذه المرحلة إلى التأكد من ملائمة استراتيجية معينة على سياسة معينة سواء تم تطبيقها مسبقاً أو تم اعتمادها على سياسة حالية من قبل فريق التقييم.⁽²⁴⁾

ثانياً: المقابلة الفردية والمقابلة الجماعية:

فالمقابلة سواء كانت فردية أو جماعية هي الطريقة التي بواسطتها يتم جمع المعطيات عن طريق اتصال الباحثين شخصياً بالمبحوثين وأخذ المعلومات والإجابات منهم.⁽²⁵⁾

والمقابلة التقييمية تهدف إلى تحديد نجاح برامج أو مشاريع أو أية محاولات إصلاحية جديدة في تحقيق أهدافها ويمكن استخدامها في البحث التقويقي، ومنها مقابلات حلقات النقاش.⁽²⁶⁾

ثالثاً: دراسة الحالة:

هي دراسة شاملة وعميقة هدفها هو فهم الوحدة أو الظاهرة المدروسة، حيث

تفحص العوامل المعقدة التي يتضمنها الموقف محل الدراسة، وتهدف إلى دراسة كل شيء عن الحالة المدروسة بدل دراسة بعض الشيء، وبالتالي فهي تعد من أكثر الأساليب دقة حيث يمكن أن تساعدنا هذه الأداة في فهم الظواهر السياسية ومعرفة سبب اختيار سياسة معينة دون سياسة أخرى، وذلك من خلال الوصف الدقيق للظاهرة أو السياسة المدروسة ومعرفة الأسباب الرئيسية وراء ذلك.⁽²⁷⁾

رابعا: الاستبيان:

هو مجموعة من الأسئلة المترتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها، وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق.

تعتبر هذه الوسيلة مفيدة في حقل السياسة العامة كونها تمكننا من الحصول على المعلومات التي نحتاجها من مصدر المعلومة، فتكون المعلومات المتحصل عليها جديدة وتفي بالغرض⁽²⁸⁾.

خامسا: جمع الخبراء:

يمكن تعريف هذه الأداة على أنها مجموعة من المختصين المستقلين، ومعترف بهم في مجال تقييم السياسة العامة، حيث يجتمعون لإصدار حكم جماعي على برنامج ما، حيث يقوم جمع الخبراء بالتقييم بناء على إجراءات معيارية، وهذه الأداة تعتبر طريقة دقيقة وتكرارية من أجل عقد الاجتماعات وإصدار الأحكام، وتستخدم هذه الأداة في الحالات التالية:

- من أجل دراسة مواضيع يصعب تنفيذها بأدوات أو تكاليف معينة.
- لإجراء تقييمات صغيرة مثل المساعدات المقدمة لدول صغيرة.
- لدعم أحكام حول موضوع معين في تقييمات أخرى مهمة.

- إضفاء الطابع الرسمي على الآثار المحتملة لبرامج السياسات العمومية ضمن التقييم المسبق⁽²⁹⁾.

سادسا: التحليل متعدد المعايير

هي أداة التقييم المسبق، تستخدم في وضع خيارات واستراتيجية للتدخل عن طريق سياسة عامة، من خلال تقييم مختلف قدرات البرامج، وفي إطار التقييم اللاحق يمكن لهذه الأداة المساهمة في تقييم برامج سياسات عامة وتقييم الإجراءات التي نفذت تحت عدة معايير، ويستخدم هذا التحليل في إصدار الأحكام على الاستراتيجيات المعقدة.

تفيد هذه الأداة بشكل خاص في صياغة الحكم على المشاكل المعقدة وهذا الحال عندما تكون معايير الحكم متعارضة، أو إذا كان التحكيم بين المعايير صعب، وبصفة عامة تستعمل لتقييم السياسات العامة قبلها ونادرا ما تستعمل أثناء أو بعد تنفيذها⁽³⁰⁾.

سابعا: أسلوب التكلفة العائد

يستخدم أسلوب التكلفة والمنفعة في قياس التكاليف الإجمالية المتوقعة ومقارنتها بالمنافع الإجمالية المتوقعة لمشروع أكثر من سياسة عامة وذلك من أجل اختيار أفضل خيار أو أكثر الخيارات فائدة وتستعين الحكومات عادة بهذا النوع من التحليلات من أجل تبرير جدوى الاستثمارات التي تنوي القيام بها وعلى ضوء ذلك تتمثل الأهداف من وراء تحليل التكلفة والمنفعة فيما يلي:

أ - تحديد ما إذا كان قرار الاستثمار المتخذ أو الذي يستخدم مفيدا من حيث الدواعي والنتائج.

ب - توفير مؤشرات أو قياسات مرجعية يمكن الإعتماد عليها في إجراء المقارنة بين المشاريع.

وتبنى هذه العملية على أساس المقارنة بين التكلفة الإجمالية المتوقعة لكل خيار في مقابل المنافع الاجمالية المتوقعة لمعرفة ما إذا كانت المنافع تفوق التكاليف وبأي كمية⁽³¹⁾.

ثامنا: تحليل التكلفة – الفعالية

هي أداة مساعدة لاتخاذ القرار تهدف إلى تحديد أنجع الطرق من الناحية الإقتصادية لتحقيق هدف معين، وفي إطار التقييم يسمح لنا من مناقشة الفعالية الاقتصادية لبرامج السياسات العامة والمشروعات، حيث يسمح هذا التحليل بإجراء مقارنة بين برامج السياسات فيما بينها كما أنه لا يمكن المقارنة من خلال التكاليف فقط والآثار لكن المقارنة بين عدد من البرامج انطلاقا من إدراج كل من التكاليف والآثار بشكل مشترك، الأمر الذي يسمح باستعمال معايير للمقارنة من النوع التالي:

• من حيث التكلفة ما هو البرنامج الأقل تكلفة.

• من حيث الفعالية ما هو البرنامج الذي يعظم الفعالية.

فهذا التحليل يختلف عن تحليل التكلفة الفعالية، كون هذا الأخير يعتمد على القيمة النقدية وتحليل العائد الفعالية يعتمد على الكميات المادية.⁽³²⁾

المحور الثالث: معايير تقييم السياسة العامة:

تختلف معايير التقييم بين محلي السياسات حسب المواضيع التي ستجرى عليها عملية التقييم وحسب أهداف العملية التقييمية ومن أبرز هذه المعايير نذكر ما يلي:

أولا: معيار الملائمة:

يستخدم هذا المعيار للتأكد من تلائم وتناسق الأهداف مع الإحتياجات والأولويات والمشاكل المطروحة⁽³³⁾.

أي تحديد العلاقة بين الأهداف المسطرة والإمكانات والوسائل المتاحة لتطبيق السياسة العامة وبالتالي مراقبة نقاط قوتها في ظل الرهانات المحددة قبل انطلاقها.

ثانيا: معيار التناسق:

يتحقق التناسق عندما تكون الأعمال مترابطة وتتم بكيفية منسجمة فيما بينها وبين الوسائل والموارد المتاحة لذلك ، فالتناسق يكون داخليا عندما تكون الوسائل والإمكانات المسخرة كافية لتحقيق أهداف السياسة العامة، أما التناسق الخارجي فهو يعبر عما إذا كانت السياسة العامة محل التقييم تتوافق مع السياسات الأخرى المتبعة من طرف منظمات وهيئات دولية.⁽³⁴⁾

ثالثا: معيار الكفاءة

وهي كيفية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف سواء كانت هذه الموارد بشرية أو مادية، فمعيار الكفاءة يعتمد على درجة الرشد في استخدام الموارد بالصورة التي تسمح بتحقيق أعلى درجات المردودية، وكذلك القدرة على إشباع رغبات الأفراد العاملين.⁽³⁵⁾

رابعا: معيار الفعالية

تعرف الفعالية بأنها قياس مستوى إنجاز الأهداف وكيفية تحقيق هذه الأهداف، أي أن الفعالية ترتبط بتحقيق أهداف البرامج والمعلنة مسبقا بالإضافة إلى أهمية الطرق المعتمدة في إنجاز تلك الأهداف، فالسياسة العامة دائما تهدف إلى تحقيق أعلى المكاسب في مقابل خسائر محدودة أو معدومة وفي مدة زمنية قياسية.⁽³⁶⁾

الخاتمة:

من خلال ما سبق حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على كل من أدوات ومعايير تقييم السياسة العامة ، حيث حاولنا في المحور الأول والذي تمثل في الإطار المفاهيمي لتقييم السياسة العامة، الإحاطة بمفهوم تقييم السياسة العامة، حيث تطرقنا بداية إلى تعاريف السياسة العامة وفق المنظورات الفكرية والتي من خلالها استخلصنا خصائص السياسة العامة، ثم انتقلنا إلى معرفة المكونات الرئيسية للسياسة العامة وفي الأخير تطرقنا إلى إلى مراحل إعداد السياسة العامة بدءا بصياغة المشكلة إلى غاية مرحلة التقييم

من هنا بدأنا الخوض في موضوعنا الأساسي وهو التقييم، حيث تطرقنا إلى التعاريف المختلفة التي تناولت هذا المفهوم، ثم انتقلنا إلى الأنواع المختلفة لتقييم السياسة العامة.

أما في المحور الثاني فركزنا دراستنا على أدوات تقييم السياسة العامة، فهي تستخدم حسب طبيعة البرامج والسياسات الحكومية وطبيعة البيئة التي تتواجد فيها هذه السياسة أو البرنامج.

أما في المحور الثالث فقد تطرقنا إلى أهم المعايير التي تستخدم في تقييم السياسة العامة وهي عديدة ومتنوعة وتفيدنا في فهم مجريات السياسة العامة ومعرفة نجاعة السياسات.

من هنا توصلنا إلى النتائج التالية:

-التقييم عملية جوهرية في حقل السياسات العامة فهي العملية التي تضمن لنا التأكد من أن السياسة قد حققت أهدافها كما هو مسطر لها.

- التقييم عملية مصاحبة لكافة مراحل إعداد السياسة العامة ولا يمكن الإستغناء عنها إذا أردنا الدقة والموضوعية في النتائج.

- هناك عدة أدوات لتقييم السياسات العامة وتستعمل حسب طبيعة كل مشكلة ونجاحها يتوقف على التطبيق الصحيح والعلي لها.
- عن طريق عملية التقييم يمكن أن نحلل أي سياسة ونفهم مضمونها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.
- من يقيم السياسة العامة يجب أن يتسم بقدر عالي من الخبرة والموضوعية، وأن يمتلك المعلومات الكافية حول المشكلة محل الدراسة للتوصل إلى الحلول الصحيحة.

الإحالات والهوامش

- 1 - ابتسام قرقاح ، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989 - 2009)". رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 - 2011)، ص 19.
- 2 - فهي خليفة الفهداوي، السياسة العامة- منظور كلي في البنية والتحليل.- عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص 32.
- 3 - ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص 20.
- 4 - زين العابدين معو، "المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر". رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008-2009)، ص ص 52، 53.
- 5 - فهي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص ص 33، 34.
- 6 - المرجع نفسه، ص 34
- 7 - سالم أقاري، "العولمة وصنع السياسات العامة في الدول النامية". المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 9. سنة 2016. ص 173.
- 8 - فهي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 36.
- 9 - حسيني محمد العيد، "السياسة العامة الصحية في الجزائر، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث-1990-2012". رسالة ماجستير، (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012 - 2013) ص ص 24، 25.
- 10 - ثامر كمال محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 29.
- 11 - جيمس أندرسون. صنع السياسات العامة. تر: عامر الكبيسي. [د.ب.ن.]: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1991، ص 18.
- 12 - أحمد طيلب، "دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي". رسالة ماجستير، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية

العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2006 - 2007) ص 23، 24.

13 - زين العابدين معو، مرجع سابق، ص ص 74، 75.

14 - أحمد طيلىب، مرجع سابق، ص 30.

15 - المرجع نفسه، ص 32.

16 - جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص-ص 123 - 125

17 - زين العابدين معو، مرجع سابق، ص 83.

18 - إيمان العباسي، "تقييم فعالية السياسة الصحية في معالجة الاختلالات المتعلقة بتمويل الخدمات الصحية -دراسة حالة الجزائر-". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. العدد 01. سنة 2018. ص 07.

19 - حسيبة غارو، " دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر من 1997 – 2007". رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013) ص ص 75، 76.

20 - المرجع نفسه، ص 75.

21 - عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي، "تقويم السياسة العامة: دراسة نظرية". متحصل عليه من: <https://democraticac.de/?p=48534>. تاريخ الاطلاع: 25/ 02/ 2018.

22 - نادية بونوة، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة-دراسة حالة الجزائر- (1989-2009)". رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010، 2009) ص 60.

23 - خليل حسين، "السياسات العامة ومفهوم إدارة الدولة". متحصل عليه من: <http://drkhalilhussein.blogspot.com>. تاريخ الاطلاع: 05/09/2017.

24 - تسابت عبد الرحمان، "تقييم السياسات العمومية في الجزائر- مقارنة قطاعية-". رسالة دكتوراه، (جامعة مصطفى اسطمبولي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم اقتصاد وتسيير عمومي، 2015-2016)، ص ص 97، 98.

- 25 - عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا باستخدام SPSS. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص 37.
- 26 - منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 107.
- 27 - المرجع نفسه، ص ص 108، 109.
- 28 - عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، ط2. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 38.
- 29 - تسابت عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص 107، 108.
- 30 - المرجع نفسه، ص 109.
- 31 - زكرياء عقاري، مرجع سابق، ص ص 84، 85.
- 32 - تسابت عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص 115، 116.
- 33 - عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي، مرجع سابق.
- 34 - زكرياء عقاري، مرجع سابق، ص 78.
- 35 - وفاء سلطاني، "تقييم مستوى الخدمات الصحية في الجزائر وآليات تحسينها، دراسة ميدانية بولاية باتنة". رسالة دكتوراه، (جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2015-2016)، ص ص 65، 66.
- 36 - المرجع نفسه، ص 68.